

من لم يحترم اتفاق إدلب.. تركيا أم روسيا؟

تحكم أنقرة بالجماعات المسلحة بات محدودا



تسببت المعارك في محافظة إدلب السورية في تأزم العلاقات بين تركيا وروسيا اللتين تدعمان أطرافاً متقاتلة في الصراع السوري، لكنهما تعملان أيضاً على احتواء موجة العنف الأخيرة بعد تبادل الاتهامات بشأن خرق اتفاق وقف التصعيد في إدلب. فموسكو تحمّل أنقرة مسؤولية الأوضاع في إدلب وعدم احترام الاتفاقات المبرمة في وقت يتعزز فيه هذا الاتهام مع انفراط عقد الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، والتي باتت أنقرة عاجزة عن ضبطها وتقييد تحركاتها بما يضمن حسن تطبيق الاتفاق.

دمشق - مع تصاعد التوتر بين تركيا وروسيا بشأن الوضع في مدينة إدلب السورية، يُحمّل كل طرف منهما الطرف الآخر مسؤولية انهيار اتفاقات وقف التصعيد، التي كانت من المفترض أن تحول دون نشوب صراع دمّير في تلك المنطقة.

تركيا تخرق الاتفاق

وأوضح محللون كيف أن تركيا وروسيا لم تلتزما بما اتفقتا عليه بشأن إدلب. وقال البروفيسور جوشوا لانديس، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما إن "تركيا لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها في اتفاق استانة".

وكان الهدف الظاهري لاتفاق عدم التصعيد هو تحقيق الاستقرار في المدينة وتجنب نشوب حرب بين النظام السوري وهيئة تحرير الشام المسلحة المدعومة من تركيا التي تهيمن على إدلب. وتوصلت روسيا وتركيا أيضاً إلى اتفاق إضافي لوقف إطلاق النار في سبتمبر 2018، تحملت أنقرة بموجبه المسؤولية الكاملة عن احتواء هيئة تحرير الشام وإنشاء منطقة عازلة في المنطقة.

وقال لانديس إن الأمر لم يقتصر على عدم الالتزام بهذا البند، وإنما استمرت هذه المجموعة في "إطلاق النيران على أحياء حلب والقوات السورية من تلك المنطقة".

وفي يناير 2019، تمكّنت هيئة تحرير الشام من كسب أرض في أنحاء إدلب، معززة بذلك هيمنتها على المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية، عندما تخلّى مسلحون مدعومون من تركيا عن أراض لهم بعد ما يزيد قليلاً على الأسبوع من القتال.

وبالتالي، فإن الفشل التركي لم يقتصر على عدم القدرة على احتواء هيئة تحرير الشام، وإنما الفشل حتى في منع المجموعة من التوسع والتمدد. لكن ليست تركيا الطرف الوحيد الذي يتحمل مسؤولية اندلاع الأزمة في إدلب، إذ قال أرون لوند (ذا سنثشري فاوندیشن) "من الواضح أن الجانبين لا يلتزمان بروح خطاب الاتفاق".



جوشوا لانديس
تركيا لم تف بالتزاماتها التي تعهدت بها استانة

تعزيرات تركية إلى إدلب لم تغير شيئا

هذا الاتفاق مع تركيا من أجل تهدئة جبهة إدلب، بينما كاننا تقضيان على منطقتي عدم التصعيد الآخرين". وهاتان المنطقتان هما درعا والغوطة الشرقية، اللتان عاود نظام الأسد الاستيلاء عليهما في عام 2018.

ويضيف أن "هذا التحرك الدبلوماسي حال دون احتجاج تركيا بشأن درعا، والغوطة الشرقية وبقية المناطق". مشيراً إلى أن "الأسد كان يعرف أنه يستطيع أن يترك إدلب للنهاية، لأنهم كانت لديهم ذريعة وجود هيئة تحرير الشام لتنفيذ هجوم، وهي ذريعة موهوبة بختم تركيا". ويؤكد المتخصص في شؤون الشرق الأوسط إلى أن الوضع الحالي لم يكن هناك مفر منه، لأن نظام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين مصرون على استعادة السيطرة على سوريا بالكامل، بينما قدرة تركيا على التحكم في مجريات الأمور وتوجيهها على الأرض باتت محدودة.

على الجانب الآخر، جعلت روسيا مبدأ عدم التصعيد "مباراً للسخرية ويقولها إن الاتفاق لا يشمل هيئة تحرير الشام، أخذت تستهدف الجميع في المنطقة دون تمييز بما في ذلك فصائل الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، والأهم من ذلك المدنيين".

ويضيف بيشفيف "مختصر القول إن المسؤولية مشتركة. لكن الأسد والروس هم في النهاية من تسببوا في الأزمة (التي توقعها الكثيرون منذ البداية)".

ويشير كايل أورتون، وهو محلل مستقل متخصص في شؤون الشرق الأوسط أيضاً إلى أن كلا الطرفين لم يلتزما بتعهداتهما. لكنه أضاف أن تركيا "لم يكن لها أبداً أن تفعل" لأن هيئة تحرير الشام استفحلت وتمكنت في إدلب بشكل أكبر من أن يسمح لتركيا باجتماعها.

ويؤكد أورتون أن هذا كان مخطئاً له، مشيراً إلى أن روسيا وإيران أبرمتا

بتعلق بقوتين تستغلان اتفاقهما المكتوب بنية سيئة "لتعزيز مصالحهما في صراع يتعلق بالقوة العسكرية والسياسية أكثر مما يتعلق بتأويلات اتفاق ما".

وأضاف أن الاتفاق يتعرض لسلسلة من الانتهاكات والمخالفات منذ أن كتب، حيث كانت روسيا وتركيا تجدان دائماً سبباً "للالتهام على هذا عندما تكون لديهما الرغبة في ذلك لئلا يتردداً ذلك بعد الآن".

مسؤولية مشتركة

ويرى المحلل ديميتار بيشفيف أيضاً أن كلا الجانبين لم يلتزم بوعوده. فيقول "فشلنا تركيا إلى حد كبير في نزع سلاح هيئة تحرير الشام، التي نجحت في كسب أرضية أكبر منذ الاتفاق الأصلي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان".

ويشير "دعمت روسيا الهجمات التي تشنها الحكومة السورية، والتي أدت إلى الاستيلاء على جزء كبير من منطقة عدم التصعيد المفترضة في إدلب، فضلاً عن أنها استولت قبل ذلك على مناطق عدم تصعيد أخرى كانا قد اتفقا عليها، ليس هذا بالهتج الذي يمكن أن يؤدي إلى نجاح وقف إطلاق النار".

ويرى لوند أنه من الصعب تحديد الطرف الذي يتحمل الجزء الأكبر من الخطأ، نظراً لأنه قد تكون هناك اتفاقات إضافية غير معلنة بين أنقرة وموسكو "لأننا لا نعرف محتوى المفاوضات ونبرتها التي أوصلت الأمور إلى هذا المنعطف".

ويتشكك لوند أيضاً في أن تكون هناك أي إجابة موضوعية لمن يتساءل عن الطرف الذي يتحمل الجزء الأكبر من الخطأ، لأن الأمر لا يتعلق بقوتين ملتزمان باتفاقاتهما بإخلاص. فالأمر

تركيا تتخبط في سوريا وتراهن على الناتو لتقويم سلوك روسيا

في إدلب وحاجتها إلى إعادة توازن ما في علاقتها مع روسيا.

ويتساءل المراقبون عما إذا كان أردوغان يعول فعلاً على تدخل عسكري لحلف الناتو في سوريا، فيما لم يتدخل الحلف سابقاً في نزاع أوكرانيا وروسيا.

سعى أردوغان إلى الابتزاز برفضه دعم خطة الناتو الدفاعية في دول البلطيق أملاً بأن يدفع الحلف إلى دعم عملياته في سوريا

وترى مصادر تركية مراقبة أن الرأي العام التركي غير مؤمن بالانقلاب الذي يسعى لإعلام نظام أردوغان إلى تسوية حول انتصاف البلد إلى الكتلة الأمنية الغربية، وأن الحلف نفسه غير مؤمن بتبديل خيارات تركيا التي ذهبت بعيداً في علاقاتها مع روسيا.

وتخلص المصادر إلى أن أردوغان يسعى لاستغلال تصاعد القلق في واشنطن وبروكسل من "التهديد الروسي" ويعني النفس بهذه المناسبة باستدراج الغرب للوقوف إلى جانب تركيا، ولو بإشارات دبلوماسية، من أجل تحسين موقفه سورياً، وبالتالي تحسين شروط تركيا داخل اتفاق جديد قد يجل مكان اتفاق سوتشي وخرائطه.

وتضيف المصادر أن أنقرة تشعر أن موسكو غير مرتاحة لتبديل الموقف الغربي الذي تقوده واشنطن لنصرة تركيا في سوريا، وبالتالي فإن أردوغان يعول على أن تهرع روسيا لعقد اتفاق جديد مع تركيا يبعد تدخل الغرب من جديد داخل الشأن السوري ما قد ينافس احتكار روسيا لشؤون هذا البلد ومستقبله.

انجريك الجوية ومحطة رادار كوريسيك، كما اتهمت تركيا الحلف بأنه قام بحماية الضباط الأتراك الذين لهم صلات مزعومة بجماعة فتح الله غولن التي تتهمةها أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب صيف العام 2016، وأن الضباط الأتراك الهاربين مُنحوا اللجوء السياسي في بعض الدول الأعضاء في الناتو.

في ضوء كل هذه التوترات، راحت وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة تعمل على شيطنة الناتو وتعتبر أنه بات يمثل تهديداً للأمن التركي. ومع ذلك، فإن توتر العلاقة التركية الروسية على خلفية الهجمات التي بدأتها القوات التابعة للنظام السوري والمدعومة من موسكو على محافظة إدلب، وعلى خلفية تناقض مصالح روسيا في ليبيا مع مصالح تركيا هناك، قد يبدّل من شكل مقاربة أنقرة للحلف الأطلسي.

ويستخر معلقون من الأمر ويشيرون إلى أن أنقرة ووسائل الإعلام الموالية للحكومة قد أعادت اكتشاف حلف الناتو. فقد تم الاحتفال بالذكرى السنوية من خلال التجمعات والمؤتمرات وحملة وسائل الإعلام الاجتماعية المدعومة من الحكومة تحت شعار "تركيا هي الناتو، نحن حلف شمال الأطلسي".

ويرى مراقبون أن تركيا انقلبت على نفسها وأعدت صياغة خطاب شامل يعيد تمجيد الحلف الأطلسي وانتمائها له، وأن الأمر لم يكن له علاقة بأي سياسات جديدة لحلف الناتو تختلف عن سياساته السابقة حيال الشؤون المتعلقة بتركيا.

ويضيف المراقبون أن انتقال أنقرة نحو تمجيد الكتلة الغربية داخل وسائل الإعلام القريبة من الحكومة ليس وليد تطور ما في عقيدة أردوغان وحزب العدالة والتنمية أو نتاج مراجعة للخيارات الاستراتيجية لتركيا، بل هو لا يعدو كونه عرضياً مرتبطاً بمازق تركيا

بجاحتها إلى منظومة دفاع جوي بعد رفض الولايات المتحدة بيعها منظومة باتريوت الأمريكية، انتقد حلف الأطلسي هذا الخيار واعتبره خطراً على الأمن الاستراتيجي للمنظومة العسكرية الأمنية، رفضاً لتعايش منظومات روسيا العسكرية مع المنظومات الغربية، مستهجنًا استخدام دولة عضو في حلف الناتو منظومة صواريخ مصممة أصلاً لمواجهة الأسلحة الجوية الغربية.

مقابل ذلك ردت أنقرة بالتهديد بمراجعة وضع بعثة الناتو في المنشآت العسكرية الرئيسية في تركيا مثل قاعدة

من مسألة التقييد عن الغاز في البحر المتوسط. وكان الخلاف واضحاً في هذا الإطار من خلال رفض المنظومة الغربية لسياسة الأمر الواقع التي تسعى أنقرة لرفضها على قبرص واليونان ودول أخرى في المنطقة. وقد تصاعد هذا الخلاف بعد توقيع أنقرة وحكومة الوفاق في ليبيا على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، ما أثار انتقادات غربية حادة.

ووصل التوتر إلى أحد نقاطه الاستراتيجية الهامة بعد استحواد أنقرة على أنظمة الدفاع الجوي الروسية أس - 400. وفيما بررت أنقرة الأمر

الكردية والمنضوية داخل قوات سوريا الديمقراطية. ففما يعتبر الناتو أن أكراد سوريا شركاء التحالف الدولي لمكافحة داعش، فإن تركيا تعتبرهم امتداداً لحزب العمال الكردستاني المصنف إرهابياً على اللوائح الدولية.

بالمقابل سعى أردوغان إلى ابتزاز الحلف من خلال رفض أنقرة دعم خطة الناتو الدفاعية المتعلقة بدول البلطيق وبولندا أملاً أن يدفع الأمر بالحلف لدعم عملياته في سوريا.

غير أن مسار التوتر بقي متصاعداً بين تركيا والحلف على خلفية الموقف

أنقرة - نقلت تقارير عن مصادر دبلوماسية غربية في أنقرة أن تركيا تغيرت في عهد حزب العدالة والتنمية وتم إحداث انقلاب في عقائدها السياسية على النحو الذي يتوافق مع أجندة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتقول المصادر إن هوية تركيا السياسية داخل المشهد الدولي باتت مشوشة، حيث تفقد تركيا ثقة الأوروبيين وبقية الدول الغربية، في وقت لا يبدو فيه أن نظام أردوغان اقتنع دوماً مثل روسيا والصين بتخلي تركيا عن تاريخها الأطلسي.

وتلفت المصادر إلى أن تركيا باتت تتعامل مع الحلف الأطلسي تعاملًا انتهازياً بعيداً عن روحية الانتماء عقائدياً إلى المنظومة الغربية العسكرية، وأن علاقات أنقرة مع الحلف باتت رهن ما تعوزه من أوراق قوة لتحسين شروط شراكتها مع دول أخرى، لاسيما روسيا.

وتشير ذات المصادر إلى أنه شتان بين لجوء حكومة أردوغان إلى تغييب الذكرى 67 لقيام الحلف الأطلسي العام الماضي ومبالغتها هذا العام بالاحتفال بالذكرى 68. وتوضح المصادر أن تهميش المناسبة العام الماضي يعود إلى تصاعد التوتر بين تركيا وحلف الناتو، فيما إعادة ذكر المناسبة هذا العام تعود إلى حاجة تركيا إلى تعظيم انتصاتها الأطلسي، من ضمن مناورة تدرج الأمر داخل حلقات التوتر في علاقة أنقرة وموسكو بشأن الموقف في سوريا.

ويتحدث مراقبون لشؤون الحلف الأطلسي في بروكسل عن لائحة طويلة من النقاط الخلافية التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية وظهرت عن تعمق الهوة بين الطرفين.

فقد تحفظ الحلف الأطلسي على عملية نزع السلاح التركية التي خاضتها أنقرة ضد قوات حماية الشعب



استعراض عضلات